

## السوق غير الشرعية للمخدرات: دراسة تحليلية حسب النظرية الاقتصادية لأسباب الإدمان والتكاليف الاقتصادية

بلبريك محمد<sup>1</sup> \*

1. جامعة التكوين المتواصل (الجزائر)، mbelbrik@yahoo.fr.

أُشر في: 2021-01-27

قُبِل في: 2020-12-03

استلم في: 2020-09-10

### الملخص:

تعتبر مشكلة المخدرات من المشاكل التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات، ولم يسلم منها أي مجتمع على وجه المعمورة، سواء كانت مجتمعات منتجة للمخدرات أو مجتمعات مستهلكة أو مجتمعات تستعمل أراضيها كمناطق عبور. وهذا ما دفع بالعلماء من جميع الاختصاصات الاهتمام بهذه الآفة، ومحاولة تفسير دوافع التعاطي والإدمان على المخدرات، وكذلك دراسة وتحليل الآثار والأضرار التي تسببها هذه المشكلة على الفرد والمجتمع. وفي هذا الصدد اهتم علماء الاقتصاد بمشكلة المخدرات، محاولين فهم الظاهرة من منظور اقتصادي، و إبراز المشاكل والأضرار الاقتصادية التي تتسبب فيها هذه المشكلة على الدول المنتجة والمستهلكة والتي تستعمل كمناطق عبور. وعليه سناحاول في هذه الورقة إبراز وجهة نظر علماء الاقتصاد حول الدافع الاقتصادية للتعاطي والإدمان على المخدرات، والأضرار الاقتصادية لهذه الآفة على الأفراد و المجتمعات.

**الكلمات المفتاحية:** سوق غير شرعية للمخدرات؛ إدمان على المخدرات؛ نظرية إقتصادية.

رموز تصنيف JEL: A11 ; A14 ; C13 ; I12.

## Illegal Drug Market and Addiction: An Analytical Study According to Economic Theory of Addiction Causes and Economic Cost

BELBRIK Mohamed <sup>1\*</sup>

1. Continuing University Education, (Algeria), mbelbrik@yahoo.fr

**Received:** 10/09/2020

**Accepted:** 2020-12-03

**Published:** 27/01/2021

### **Abstract:**

The drug problem is considered one of the problems that threatens the security and stability of societies, and no society has escaped from it on the face of the globe, whether it is drug-producing societies, consuming societies or societies that use their lands as transit areas. This prompted scientists from all specialties to pay attention to this scourge, and to try to explain the motives for drug abuse and addiction, as well as studying and analyzing the effects and damages can this problem causes on the individual and into entire society. In this regard, economists took an interest in the drug problem, trying to understand the phenomenon from an economic perspective, and highlighting the economic problems and damages that this problem causes to producing and consuming countries that are used as transit areas. Therefore, we will try in this paper to highlight the point of view of economists on the economic motive for drug abuse, and the economic consequences of this scourge on individuals and societies.

**Keywords :** Illegal drug market; Drug addiction; economic theory.

**JEL classification codes :** A11 ; A14 ; C13 ; I12

---

\* *Corresponding Author*

## مقدمة:

تعتبر المخدرات من أخطر المشاكل التي ظهرت في المجتمعات الحديثة، وهي في غاية التعقيد، حيث تتداخل فيها أطراف كثيرة، بداية من الانتاج، مروراً بطرق تهريب المخدرات إلى الاستهلاك. فالسوق غير الشرعية للمخدرات تدر ارباحاً طائلة مما يساعد تجار المخدرات على توظيف الفقراء في عملية الإنتاج والتهريب والترويج. وحسب ديوان الوطني لسياسة مراقبة المخدرات التابع للبيت الأبيض الأمريكي، فإن المتعاطين والمدمنين على المخدرات يشتركون ما يقارب 100 مليار دولار من المخدرات "الماريجوانا، الميتافيتامين، الكوكايين والهيروين" (Merrefield, 2019). وفي نفس السياق فإن الأوروبيين يصرفون ما قيمته 24 مليار يورو سنوياً على المخدرات غير الشرعية (EMCDDA, Europol, 2016. 13). كما أن تكاليف المخدرات على الفرد والمجتمع جد معتبرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، وحسب المعهد الوطني للصحة، فإن التكاليف الاقتصادية المتعلقة بالتعاطي والإدمان على الأفيونات بسبب الجرعة الزائدة والعلاج وصل إلى 78.5 مليار دولار سنة 2013. كما أن السوق غير الشرعية للمخدرات يستجيب إلى قانون العرض والطلب كما هو الحال في السوق الشرعية، فعندما تكون السلعة متوفرة ينخفض السعر، وعندما تكون السلعة غير متوفرة في السوق غير الشرعية ترتفع الاسعار (Merrefield, 2019).

## أولاً: تفسير التعاطي والإدمان على المخدرات حسب النظرية الاقتصادية

إن التحليل الاقتصادي للسلوك الإجرامي عموماً والانحرافي على وجه الخصوص بما فيه ظاهرة المخدرات، بدأ يتطور ابتداءً من أواخر الستينيات من طرف عدد كبير من الاقتصاديين، وتعتبر أعمال بيكر Becker كمؤسس للعلم اقتصاد الجريمة الحديث، كانطلاقة حقيقية للاقترب النظري لجميع الظواهر الانحرافية، فنظرية بيكر تحاول تفسير الفعل الانحرافي مستقلاً عن ماضي المعني بالأمر، فالشخص يرتكب الجريمة، لأنه يرى أنها الحل الأمثل، وليس بسبب الضغط الاجتماعي: فقرار أن يصبح الشخص مجرم هو نتيجة مقارنته بين الأرباح المتوقعة من الفعل المنحرف ومبلغ العقوبة التي يتمناها الفاعل.

إن النظرية الاقتصادية للإدمان، في مراحلها الأولى، تميزت باتجاهين أساسيين للدراسة. الأول ويرجع خصوصية الإدمان إلى المادة المستهلكة، أما الثاني، فيركز على مميزات وخصائص الشخصية المدمنة.

### 1. المادة مولدة الإدمان أو الاعتماد:

فالمادة الإدمانية المولدة للاعتماد (reinforcement)، هي أنه تعاطي اليوم سيؤدي (إيجابياً) إلى تعاطي الغد. فالمحاولات الأولى كانت تتمحور حول نماذج الطلب الذي لا رجوع فيه des modèles de demande irréversibles . حيث يفسر فاريل Farrell أن الشخص الذي يبدأ التدخين، ويزيد من تعاطي التبغ بسبب ارتفاع

مدخوله، أو تخفيض سعر التبغ، فإنه يطور عاداته، ولا يعود إلى مستوى تعاطيه الأول في حالة الرجوع إلى نفس الشروط الأولى "مدخول منخفض وسعر مرتفع" (Farrell, 1952). كما اقترح كل من سيرانوفيك وزملاءه نموذج له علاقة بالإدمان وتكلفة الانسحاب، وهذا لا يحدث إلا عندما يكون التعاطي تحت مستوى محدد (Suranovic, Goldfarb, Leonard, 1999).

أما المحاولات الثانية، فكان مبدؤها أن الإختيارات تتأثر بالأذواق، والأذواق تتأثر بالاختيارات (Gorman, 1967). وبالتالي هم يقترحون نماذج مع اختيارات داخلية. وبالنسبة للمحاولات الثالثة، فحاول روادها تطوير مجال جديد من نظرية المستهلك، والذي يصبح هو نفسه منتج للرضى النهائي (فالمواد والخدمات المسوقة، تعد كمدخلات لوظيفة الإنتاج للرضى النهائي للشخص) (Stigler, Becker, 1977).

## 2. الشخصية المدمنة:

يرى إستير أن الإنسان يختلف على باقي الحيوانات، وذلك لقدرته بتضحيته بالمتعة الظرفية مقابل المتعة المستقبلية والتي تكون أكبر (Elster, 1986. 4). إلا أنه يجب الإشارة إلى أنه لا يستطيع أن يوظف دائما هذه القدرة، فيركن إلى المتعة الظرفية. إن هذه الخاصية موجودة في طبيعة الإنسان، فكثير من المدمنين يصرحون أن لهم الرغبة في التوقف (المتعة على المدى البعيد)، ولكنهم يتعاطون بصفة آلية الجرعة القادمة (المتعة الظرفية أو الآنية)، و يتعلق الأمر بمشكلة اختلاط الأفضلية الزمنية (Strotz, 1956).

يرى شيلينغ أن المسألة لها علاقة بالصراع النفسي الداخلي بين اثنين من الأنا (moi) اللتان تسكننا الشخص المتعاطي، واللذان تتصارعان بالاستمرار من أجل السيطرة، فالأنا الأولى تريد التعاطي، بينما الأنا الثانية، تريد الحفاظ صحة الشخص (Schelling, 1978). فكأنما الشخص في آن واحد، وفي كل لحظة "مخطط متبصر" و "ومنفذ ضعيف البصيرة" (Thaler, Shefrin, 1981). وهناك من يفسر الإدمان على أنه سلوك البحث عن الحد الأقصى، كأن المستهلك (المتعاطي) يفضل دائما قفة مملوءة بمادة واحدة، على قفة مملوءة بمواد مختلفة، ومع مرور الزمن يصعب على المستهلك أن ينتفع بباقي المواد (Barthold, Hochman, 1988). وبتعبير آخر هذا المستهلك يختار صرف كل مدخوله على مادة معينة، وهذا ما يفسر السلوك الإدماني (Lemennicier 1992).

## 3. ظاهرة الإدمان حسب نظرية الاختيار العقلاني :

إن الاقتصاد ما بعد الكلاسيكي يركز حول فرضية محورية لعقلانية المستهلك. أي أن كل فعل يحمل في طياته التكلفة والريح، وأن المستهلك يختار دائما الفعل الذي يحقق أقصى حد بين الاثنين. على العكس من ذلك فالإدمان ينظر إليه من جانب عامة الناس أو المختصين، على أنه قهري، بغية تحقيق فعل دون تفكير مسبق (Pierrard, 1985. 15).

#### 4. نظرية الإدمان العقلاني Théorie de l'Addiction Rationnelle

إن التنبؤ الرئيسي لنظرية الإدمان العقلاني، هي السعر المتوقع الذي يعتبر المتغير الذي يحدد السلوك الإدماني. ولقد تعرضت هذه النظرية إلى فحص ميداني إمبريقي، وخاصة على تعاطي التبغ. فكانت أولى الفحوصات الأمبيريقية التي ترى أن السعر المستقبلي له تأثير كبير و سلبي على التعاطي في الحاضر (Becker, Grossman, Murphy, 1994).

#### 5. أسس النماذج الاقتصادية لتفسير التعاطي والإدمان على المخدرات:

تعتبر النماذج الاقتصادية للإدمان القوة الحافزة القصوى تكمن في المجال البيئي للسلوك (RACHLIN, 1997). فكما أن النماذج الطبية الفيزيولوجية تأخذ بعين الاعتبار السبب الفعال (حافز يؤدي إلى استجابة)، فإن النماذج الاقتصادية تعتمد في تفسيرها على السبب النهائي ( السلوك مرتبط ببرنامج مسطر للوصول إلى الهدف). فالنماذج الاقتصادية تركز على نظريات الاختيار، والتي هي عبارة عن مجموعة من ألعاب استراتيجية التي تأخذ مكانها عند الشخص (FRANK, 1996). فالأمر يتعلق بتطبيق في مجال الإدمان ما يقوم به علماء الاقتصاد من تفسير على مستوى السلوك الاستهلاكي عموماً، فبالنسبة للنظرية الاقتصادية الأمر يتعلق "بالألعاب داخلية" تجري بين الطابع العقلاني والضميري للشخص. فالشخص معرض في أي لحظة إلى وضعيتين وحالتين مختلفتين ومتعارضتين عليه أن يختار إحدهما وهي ما تسمى بـ"الديالكتيكية السلوكية" ( LOONIS, 1997 ).

كأنما يتعلق الأمر بالتوازن الإيكولوجي بين الذات الحسنة والذات السيئة، كالتوازن الحاصل بين الفريسة والمفترس (LEE, 1988). فهناك صراع بين العوامل الداخلية، والعوامل ذات منفعة شخصية (LOEWENSTEIN, 1995).

وفي الأخير يضع كل من العالمين مرفي وبيكير صورتين للسلوك الاستهلاكي، ينتميان إلى منظورين غائبين مختلفين (BECKER, MURPHY, 1990):

- 1- المتعاطي الذي يأخذ بعين الاعتبار العواقب المستقبلية للإدمان، والذي يضعها في ميزان مع المنفعة الحالية للتعاطي،
- 2- المتعاطي المسمى ضعيف البصر الذي ينظر فقط إلى المنفعة الحالية، وبالتالي فهو يتبع طريق السهولة، وهي الإدمان بدون توقف.

#### ثانياً - تكاليف مشكلة المخدرات على الفرد والمجتمع

حسب النظرية الاقتصادية فإن التكلفة المباشرة هي كون الموارد المستعملة، تكون واضحة المعالم، والدفع يكون بالعملة، فمثلاً في مشكلة تعاطي المخدرات الموارد التي تستعمل في الشفاء من الأضرار الصحية، واليد العاملة المسخرة والتي تدفع لها مرتبات شهرية. وفي المقابل هناك التكلفة غير المباشرة والتي تتمثل في تسخير موارد من

أجل هذه المشكلة الاجتماعية، ولكن لم يتم فيها إنفاق مالي مباشر، فمثلا عندما يدخل متعاطي إلى المستشفى للعلاج، فوقته يستعمل بدون مقابل مالي، ومن أجل تقييم وتقدير التكاليف غير المباشرة يجب اللجوء إلى تكلفة الفرصة الذي يضحى به المريض، وفي نفس السياق أن هذه الموارد لم يتم الاستفادة منها في أمور أخرى، التي يمكنها أن تعود بالفائدة على الفرد وازدهار المجتمع.

يقسم في هذا المجال مصطفى سويف الأضرار الاقتصادية للمخدرات إلى ثلاثة محاور كبرى (سويف، 1996، ص 177-184): الخسائر البشرية - الإنفاق الظاهر - الإنفاق المستتر.

### 1. الخسائر البشرية

نعني بالخسائر البشرية، مجموع الأفراد الذين يخرجون كليا أو جزئيا من حساب القوة العاملة في المجتمع كنتيجة مباشرة لمشكلة المخدرات، وأول مجموعة بشرية تحسب على هذه الخسائر هي بطبيعة الحال المتعاطون والمدمنون أنفسهم، وهؤلاء يحسبون تحت بند الخسائر بقدر ارتباطهم بعالم المخدرات وما يعنيه هذا من استحواذ على جزء مهم من اهتماماتهم بعالم المخدرات وما يعنيه هذا من استحواذ على جزء متنام من اهتماماتهم ومن أوقاتهم، وما يعنيه كذلك من تدهور تدريجي في طاقة العمل لديهم وفي ارتباطاتهم أو التزاماتهم الاجتماعية. على الصعيد الدولي تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2, 2016, ONUDC) أن عدد الأشخاص الذين تعاطوا المواد غير المشروعة مرة واحدة في عام 2014 كان نحو 250 مليون شخص، أي شخص واحد من أصل عشرين شخص من مجموع السكان، في الفئة العمرية بين 15 و 64 سنة. أما عن عدد متعاطي المخدرات الإشكاليين (الذين يتعاطون مواد غير مشروعة بصورة منتظمة) الذي يقدر عددهم 29 مليونا، منهم 12 مليونا يستعملون الحقن، ومنهم 14% يعيشون بفيروس فقد المناعة (3, 2016, ONUDC). على أن هذه المجموعة البشرية نفسها التي نحسبها خسائر بقدر انسحابها من العالم الاجتماعي السوي من حيث الاهتمامات والعمل والالتزام، نعود ونحسبها مرة ثانية كخسائر أيضا من حيث كونها تصبح بؤرة غير صحية داخل مجموع الأوساط الاجتماعية التي تكتنفها (الأسرة والأصدقاء وزملاء العمل...إلخ). وحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن حوالي 207.400 حالة وفاة، أي 43.5 في المليون من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 64 سنة يتوفون سنويا لأسباب لها علاقة بالمخدرات (3, 2016, ONUDC).

ويأتي في حساب الخسائر البشرية أيضا جميع الأفراد العاملين في حقل التهريب والإنتاج غير المشروع في المخدرات، إذ أن هؤلاء جميعا كان من الممكن أن يحسبوا ضمن طاقة العمل السوي في المجتمع، فمثلا تم تقدير حوالي 3% من سكان الريف لدولتي البيرو وبوليفيا شاركوا في إنتاج الغير الشرعي للمخدرات في نهاية عام 1980، وهي نفس النسبة لسكان الريف لكل من أفغانستان وكولومبيا في نهاية 1990. في المناطق التي تم إنتاج الغير الشرعي للمخدرات (INCB, 2002). و عليه فإن أحد الأبعاد الاقتصادية لجريمة المخدرات، هو حجب المجهود الخاص

بالقوى العاملة الفنية عن الإنتاج الاقتصادي المثمر، بسبب غياب هذه القوى عن الوعي، أو دخولها السجن، ولهذا يحرم الناتج القومي من ثمار قوة عمل هذه المجموعة.

وتشير الحصيلة الإحصائية لثمانية أشهر الأولى لسنة 2019، إلى توقيف 28885 شخص تورطوا في الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية على مستوى كامل التراب الجزائري، منهم 126 أجنبي، زيادة على ذلك هناك 787 شخص في حالة فرار (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، 2019، 7)، وهؤلاء كلهم خارج قوى العمل التي يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني في عملية التنمية.

وأخيرا يأتي كذلك في حساب الخسائر البشرية مجموع الضحايا الأبرياء الذي أوقعتهم مصادفات الحياة في مجال عمل أو نفوذ المتعاطين والمدمنين، وفي مقدمة هؤلاء ضحايا حوادث الطريق، وركاب المركبات التي يتصادف أن يكون السائقون من المتعاطين أو ركاب طائرات أو قطارات... إلخ، وعلى سبيل المثال، لدراسة أجريت بكندا من 2004 إلى 2008 أظهرت أن تعاطي الكحول تسبب في حوادث الطرقات بنسبة قدرت بـ 31 % من مجموع وفيات ما خلفته حوادث المرور في كيبك، وهو يعادل 200 وفاة سنويا (Tremblay PY et collab, 2011).

## 2. الانفاق الظاهر

إن ما تتفقه الدولة رسميا لمكافحة كل ما من شأنه أن يعمل على توافر المواد الإدمانية في السوق غير المشروعة من بين أول أبواب الانفاق الظاهر، يدخل تحت هذا البند جزء كبير من ميزانية وزارة الداخلية، ميزانية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، والجزء من ميزانية المباحث العامة الذي يغطي انشغال هذه الإدارة بموضوع المخدرات، والجزء المماثل من ميزانية مصلحة السجون والجزء المماثل أيضا من الميزانية التي تشارك بها في نشاط الشرطة الجنائية الدولية (أنتربول). ولا يقتصر الأمر مكافحة العرض على وزارة الداخلية، بل هناك أيضا وزارة الدفاع التي يضطلع فيها سلاح الحدود وخفر السواحل بمكافحة التهريب من الخارج إلى الداخل والعكس. ثم هناك وزارة العدل بالقدر من ميزانيتها الذي يغطي انشغال مصلحة الطب الشرعي بمتعلقات هذه القضايا. هذا الإنفاق كله من جانب الوزارات الثلاث تقتضيه عمليات مكافحة العرض على اختلاف أنواعها.

ثم يأتي بعد ذلك مجموعة إجراءات أو خدمات خفض الطلب، وهي مجموع الخدمات الطبية، والطبية- النفسية - الاجتماعية التي تقدم لعلاج والإدمان، بدءا من الخدمات الإسعافية العاجلة التي يحتاج إليها المتعاطون أحيانا، إلى الخدمات الأكثر دوما من قبيل ما يقدم داخل المصحات المنشأة خصيصا لعلاج حالات الإدمان، إلى إجراءات إعادة التأهيل والاستيعاب الاجتماعي، إلى إجراءات وبرامج التوعية بجميع مستوياتها، وهذه جميعا أبواب للإنفاق تنهض بها وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية أساسا، كما قد تشارك في النفقة وزارات أخرى مثل وزارتي الإعلام والتعليم.

فالتكاليف السنوية للرعاية الصحية في مجال التبغ مثلا، تبلغ في الولايات المتحدة 81 مليار دولار أمريكي، وتبلغ في ألمانيا حوالي 7 مليارات دولار أمريكي وتبلغ في أستراليا مليار دولار أمريكي (Guindon, 2006). وتؤدي

التكاليف الطبية المرتبطة بالتدخين في الصين إلى إفقار أكثر من 50 مليون نسمة (Liu et al, 2006) والفقراء عرضة أكثر من الأغنياء للمرض والموت في سن مبكرة بسبب الأمراض المرتبطة بالتبغ . وهذا الأمر يضيف مشقة أكبر على الاقتصاد ويغذي دوامة الفقر والمرض (WHO, 2004). و بالإضافة إلى العواقب الصحية الناجمة عن التعرض لدخان الآخرين، يسفر هذا التعرض عن استنزاف الموارد الاقتصادية بشكل خطير .فالتعرض لدخان الآخرين في الولايات المتحدة يتسبب في تكاليف طبية مباشرة تقدر بنحو 5 مليارات دولار أمريكي في السنة وفي تكاليف طبية غير مباشرة مثل أجر العجز والأجر الضائع تربو على خمسة مليارات دولار أمريكي (Behan, Eriksen, Lin, 2007) وفي إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص بالصين تصل تكاليف الرعاية الطبية المباشرة والرعاية الطويلة الأجل وخسارة الإنتاجية بسبب التعرض لدخان الآخرين إلى حوالي 156مليون دولار أمريكي في السنة (Behan, Eriksen, Lin, 2007) ومازال المزيد من البيانات مطلوباً عن تكاليف التبغ والعبء الاقتصادي للتبغ، ومن الواضح أن الأثر الاقتصادي للتبغ على الإنتاجية والرعاية الصحية - وهو باهظ على الفقراء - سيزداد مع ازدياد تعاطي التبغ .لأن الأمراض والوفيات التي تعزى إلى التبغ ستظهر بشكلها الكامل في العقود القليلة المقبلة، وستؤدي التكاليف النقدية لهذا الوباء إلى ضرر اقتصادي جسيم للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

وفي هذا الصدد، تبلغ التكاليف الاجتماعية للتبغ والكحول وتعاطي المخدرات بصورة غير مشروعة ما يقارب 6% من الناتج المحلي الخام (BIP) للولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكثر من 532 مليار دولار في السنة الواحدة (Health Policy Institute). ويدخل في هذه التكاليف، البرامج التحسيسية لتثقيف الناس حول مخاطر استخدام المواد المسببة للإدمان، وتمويل العلاج للمدمنين، وجعله من الصعب الحصول على مواد تسبب الإدمان من بين الطرق التي استخدمت بها السياسات العامة لخفض هذه التكاليف. النجاح ، ومع ذلك ، كان محدوداً. على مدار معظم العقد الماضي ، زاد استخدام المراهقين للمواد التي تسبب الإدمان ، حتى في حين أن الاتجاهات بين البالغين آخذة في التناقص. لقد وجد صانعو السياسات أكبر نجاح في تثبيط المراهقين عن استخدام المواد المسببة للإدمان في جهود متعددة الأوجه على مستوى المجتمع.

وتقدر الخبيرة الأمريكية (Indra Cidambi, M.D.)، التكلفة الحقيقية لوباء المخدرات في الولايات المتحدة بأكثر من تريليون دولار (أي أكثر من 1000 مليار دولار)، آخذة بعين الاعتبار تكاليف العدالة الجنائية والعلاج وفقدان الإنتاجية (Cidambi, 2017).

### 3. الانفاق المستتر

يدخل في إطار الانفاق المستتر أو الخفي، زراعة المخدرات، تصنيعها، الاتجار غير المشروع، جلبها وتهريبها، اضطرابات علاقات العمل جراء المخدرات، تناقص الإنتاجية بسبب المخدرات، والحوادث التي لها علاقة بالمخدرات.



وبلغت خسائر المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية، 193 مليار دولار أمريكي سنة 2007، وهي تخص التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالتعاطي غير المشروع للمخدرات، موزعة على ثلاث مجالات رئيسية، وهي الجريمة والصحة والانتاجية (NDIC, 2011). فالانتاجية التي يفقدها المجتمع بسبب الجريمة، من سجن أو قتل، فالشخص الذي يقتل والشخص الذي يسجن، كلاهما يصبح فاقد القدرة على العمل، وبالتالي تنخفض الانتاجية الكلية للمجتمع. فالجريمة تتكون من ثلاثة عناصر: تكاليف نظام العدالة الجنائية، وتكاليف ضحايا الجريمة، وتكاليف أخرى بسبب الجريمة. وهذا ما يمثل مجموع تكاليف الجريمة بـ: 61.376.694 مليار دولار. بالنسبة للصحة، فإنها تشمل خمسة مكونات وهي: تكاليف العلاج المتخصص، تكاليف المستشفى وقسم الطوارئ لغير حالات الجريمة، تكاليف المستشفى وقسم الطوارئ لحالات القتل، تكاليف إدارة التأمين و تكاليف صحية أخرى. ليصبح المجموع الفرعي 11.416.232 مليار دولار .

وبخصوص الانتاجية، فهي تشمل سبعة مكونات ويتعلق الأمر بـ: تكاليف المشاركة في العمل، وتكاليف العلاج المتخصصة للخدمات المقدمة على مستوى الولاية، وتكاليف العلاج المتخصص للخدمات المقدمة على المستوى الفيدرالي ، وتكاليف الاستشفاء، تكاليف السجن، وتكاليف الوفاة المبكرة، وتكاليف الوفيات المبكرة بسبب القتل. وهكذا فالمجموع الفرعي المتعلق بتكاليف الانتاجية هو 120.304.004 مليار دولار.

فالتكاليف الإجمالية تصل إلى 193.069.930 مليار دولار أمريكي، وتأخذ فقدان الانتاجية حصة الأسد من هذه التكاليف الإجمالية لمشكلة المخدرات في المجتمع الأمريكي. فالمجتمع في هذه الحالة يدفع مرتين للمكافحة المخدرات، المرة الأولى لمواجهة السلوك والتصرفات السيئة التي لها علاقة بالمخدرات، والمرة الثانية بعد علاج المشكل اي التصرفات السلوك الإجرامي الذي يؤدي إلى السجن، يصبح الفرد غير منتج، فهو في جميع الحالات خسارة للاقتصاد. غير أنه بين عامي 2007 و 2015 ، ارتفعت وفيات الجرعة الزائدة من تعاطي المخدرات بنسبة 230 %، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة إلى حوالي 445 مليار دولار. ومع ذلك. و الرئيس التنفيذي لمركز العلاج الشبكي للولايات المتحدة الأمريكية (CNT)، فإن التكلفة الحقيقية لوباء المخدرات في أمريكا تتجاوز تريليون دولار (مع الأخذ بعين الاعتبار كل العدالة الجنائية والعلاج وفقدان الإنتاجية) (Cidambi, 2017).

وحسب تقديرات التقرير المركز الكندي لمكافحة الإدمان على الكحول والإدمان، فإن تعاطي المخدرات غير المشروع، كلف المجتمع الكندي 1.371 مليون دولار عام 1992، أي 0.2 % بالمائة من الإنتاج المحلي الخام (Single et all, 1996) و حسب المركز الكندي للإدمان وتعاطي المخدرات ( CCDUS ) فإن تكلفة التعاطي الغير المشروع للمؤثرات العقلية في كندا تقدر بـ 38.4 مليار دولار سنوياً (CCDUS, 2018).

وفي عام 2015 قدر البروفيسور بيير كوب، أن التكاليف الاجتماعية للتبغ بفرنسا تقدر بـ 120 مليار يورو سنوياً، ويكلف نفقات الدولة بما يقدر بـ 13.5 مليار يورو والتي تمثل نفقات التأمين الصحي الوطني. ويسبب في وفاة

79.000 شخص سنويا (Kopp, 2015). كما أن التبغ يمتص ما يقدر بـ6 بالمائة % من النفقات المخصصة للصحة في العالم (Bienvault, 2017).

### ثالثا - التجارة غير الشرعية للمخدرات وجريمة تبييض الأموال

استفادت العناصر الإجرامية من التطور المذهل في وسائل الاتصال والمعلومات في إخفاء الأموال المتحصلة عن الإتجار غير المشروع في المخدرات، فأصبح تحويل رؤوس الأموال عبر الدول أكثر يسرا في ظل تدويل الاقتصاد العالمي ونمو أسواق المال الدولية، مما سهل من عملية إعادة تدوير الأموال في مجالات وقنوات استثمار شرعية. وتستخدم عصابات الاتجار غير المشروع بالمخدرات اساليب متطورة ووسائل معقدة لتحويل ونقل الأموال المتحصلة من أنشطتهم الإجرامية، وتمويه وإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال لإضفاء الشرعية عليها بالمخالفة للقانون وهو ما اصطلح على تسميته (غسل الأموال). وتعد عملية غسل الأموال الناتجة عن الجريمة بصفة عامة، ومن جرائم المخدرات بصفة خاصة من الصورة الجديدة للجريمة المنظمة وعبر الوطنية التي تصاعدت أنشطتها في العقود الأخيرة.

وغسل الأموال هو عملية جمع مبالغ كبيرة من الأموال الناتجة عن نشاط إجرامي، مثل الاتجار بالمخدرات أو تمويل الإرهاب، وإظهارها على أنها جاءت من مصادر مشروعة. وعملية "التبييض" تجعلها تبدو نظيفة. وغسل الأموال هو في حد ذاته جريمة (CHEN, 2019). وتشكل ظاهرة غسل الأموال إحدى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تحمل العديد من الأخطار على البنية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع من المجتمعات، وهي من الظواهر التي أفرزها النظام العالمي الجديد، والذي نتج عنه إذابة الحدود بين الدول، وتزايد حركة النشاط الاقتصادي والانفتاح المالي والاقتصادي عالميا ومحليا، وتحرير الأسواق وإزالة القيود المحيطة به، والاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية والداخلية، وما يرتبط بذلك من مناخ يساهم في تخفيف القيود الإدارية والمالية، وخصخصة الأصول، والتوزيع العابر للحدود للإنتاج المصنع والاستثمار الأجنبي المباشر، وتكامل أسواق رؤوس الأموال (ياسين، 1999، 104).

وقد جاء في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988: وإذ تدرك أن الاتجار غير المشروع (للمخدرات)، يدر أرباحا وثروات طائلة تمكن المنظمات الإجرامية عبر الوطنية من اختراق وتلويث وإفساد هيكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة والمجتمع على جميع مستوياته (الأمم المتحدة، 1988، 13).

وتعد جرائم المخدرات بأنواعها المختلفة من الجرائم ذات الصلة الوثيقة بغسل الأموال نظرا لضخامة العوائد المالية التي يجنيها المتاجرون والمهربون من ورائها ورغبتهم في غسل هذه العوائد، لإعادة استخدام استثماراتها في تجارتهم

غير المشروعة، لما أقاموه من مؤسسات أو شركات تجارية وصناعية مستغلين في ذلك غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات (حسن السيد، 2008).

إن عائدات الجريمة المنظمة في العالم تفوق التريليون دولار، وتمثل التجارة غير الشرعية للمخدرات حصة الأسد من هذه العائدات، حيث أصبحت التجارة غير المشروعة لكافة أنواع المخدرات هي التجارة الأكثر دخلا من بين باقي أنواع الجرائم العابرة للأوطان في القرن الواحد والعشرين (Ferragut, 2001).

ومن القنوات الرئيسية التي تستخدم في عمليات أموال المخدرات القنوات المصرفية وكثير من البنوك والمؤسسات المالية يمكن استخدامها كوسائل تحويل وإيداع أموال المخدرات، وتستخدم عصابات المخدرات والجهات المرتبطة بها النظام المصرفي في دفع المستحقات والتحويلات من حساب إلى آخر لإخفاء مصدر الأموال وأصحابها، وتوفير غطاء شرعي، وهناك أشكال معقدة تتم من خلالها عملية الغسل، وذلك بتحويل أموال المخدرات الأصلية إلى أشكال أخرى منها على سبيل المثال العملات المختلفة والسندات وخلافة لغرض غسل العوائد من المصدر، كما أن هناك ما يعرف بعملية التوحيد والدمج العضوي، وذلك عندما تصبح أموال المخدرات جزءا من النظام المصرفي وبنيته الداخلية مما يعوق عملية رصدها والكشف عنه.

وحسب المعلومات المتوفرة من صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولي، فإن تقديرات إيرادات المتاجرة بالتجزئة في ثلاثة أنواع رئيسية من الكوكايين و الهيروين والماريجوانا تبلغ (122) مليار دولار، منها (75) مليار دولار قابلة للغسل من خلال القنوات البنكية (حسن السيد، 2008).

وفي هذا الصدد، فإن البنوك هي أول ضحايا هذه الجريمة، فالبنوك والمؤسسات المالية في طليعة المعركة ضد غسل الأموال. وارتفعت التكلفة التي تنفقها البنوك لمكافحة غسل الأموال بشكل كبير بسبب الاستثمار في البرامج الحديثة لتحديد معاملات غسل الأموال. كما أن الخبراء يجدون صعوبة كبيرة في تقدير تكاليف مكافحة غسل الأموال. كما تتطلب عملية مكافحة غسل الأموال استثماراً كبيراً لتحسين مراقبة المعاملات ومراجعة وثائق الزبائن. كما أن عدم قيام المؤسسات المصرفية بالإبلاغ يمكن أن يعرضها للغرامات والعقوبات صارمة (Surendran, Ramasamy, 2015).

وقد جاء في التقرير السنوي لجمعية "Geopolitical Drugs Watch" المعنية بمراقبة المخدرات، إن العولمة الاقتصادية جعلت غسل الأموال أكثر سهولة، وذكر التقرير أن مهربي المخدرات تمكنوا في عام واحد من دمج ما يتراوح بين (350) مليار دولار و (400) مليار دولار من أرباح المخدرات في الاقتصاد العالمي. ويلقي التقرير باللائمة على فتح الحدود ورفع القيود على تنقل الأموال وتزايد عمليات الخصخصة التي عادة ما تتضمن انتقال كميات كبيرة من الأموال عبر شراء الأسهم، ويشير التقرير إلى أن أموال المخدرات عادة ما تستخدم في تمويل الصراعات وتأجيجها في كل أنحاء العالم. يقول التقرير إن إنتاج المخدرات لم يتزايد في بلدانها التقليدية، مثل أفغانستان

وكولومبيا فحسب، وإنما أخذ ينتشر إلى مناطق جديدة بما في ذلك جنوب إفريقيا والكونغو وكينيا وفي بلدان كهذه تزايد حجم الأموال التي تتدفق إلى جيوب النخبة من تجار المخدرات المحليين، وقد اسهم ذلك في زيادة الفقر وتأجيج الصراع في أنحاء كثيرة خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية. (LABROUSSE, LANIEL, 2001)

وعموماً، فإن شبكات تهريب المخدرات المنظمة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية تستخدم البنوك في الجنوب كملجأ آمنة لأموال المخدرات والتهرب من الضرائب، ثم تعتمد على غسل هذه الأموال وإعادة دمجها في الاقتصاد العالمي مرة أخرى، ويضيف التقرير أن المنظمات الإجرامية، بالأخص المافيا الروسية، تقوم باستخدام جزر المحيط الهادي مثل جزيرة مارشال ونيو وساموا وقانوتا، كملجأ أمين لغسل الأموال، ويستثمر كبار مهربي المخدرات في الشمال والجنوب أرباحهم غير الشرعية في الأسواق الجنوبية التقليدية، مثل الذهب والماس والكوكا والقهوة، متجاوزين الحكومات والمسؤولين، ويدرج التقرير نحو ثلاثين صراعاً في أنحاء العالم المختلفة تستمد تمويلها من أموال المخدرات، بدءاً من منظمة إيتا الانفصالية في إقليم الباسك الإسباني، إلى أفغانستان وكولومبيا وأنجولا، فمنظمة إيتا التي تقدر ميزانيتها السنوية بين (15) و (20) مليار دولار قد تمكنت من تعزيز إيراداتها عن طريق تهريب المخدرات منذ مطلع الثمانينات عندما ارتبطت تجارة المخدرات بتجارة الأسلحة (حسن السيد، 2008).

كما أن هناك علاقة بين الاتجار بالمخدرات والفساد، أو ضعف "سيادة القانون". فالمنظمات الأكثر نجاحاً هي تلك التي تستطيع عن طريق الاستفادة من الفساد في إضعاف الرقابة الرسمية، وتطبيق القانون. هذا ما يفسر سبب انتشار الفساد والعنف في البلدان والمناطق التي يكثر فيها تجارة المخدرات. وفي بعض الحالات تقوم المنظمات الإجرامية بشراء الحماية من السلطات الرسمية، وهذا ما يمكنهم من تقزيم أنشطة المنظمات المنافسة، واحتكار الأسواق غير الشرعية للمخدرات (3, 2011, INCB). وبالتالي، تواجه البلدان الرئيسية المنتجة للمخدرات مستويات عالية من الفساد، ولا سيما أفغانستان و ماينمار البلدين الرئيسيين لا نتاج الأفيون في العالم. وميانمار، وتحتل المرتبة 176 من أصل 178 بلداً المقررة في عام 2010 وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية (Transparency International, 2010). فالفساد ساعد عصابات المخدرات في المكسيك على العمل خارج المكسيك بكل راحة (3, 2011, INCB).

## الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الورقة العلمية، إبراز المقاربة النظرية لعلم الاقتصاد اتجاه مشكلة المخدرات، بدايةً بأسباب التعاطي والإدمان على المخدرات بنظرة اقتصادية، إلى شرح تكاليف المخدرات على الفرد والمجتمع. ولقد أعطينا أرقاماً تظهر مدى خطورة هذه المشكلة التي لم يسلم منه أي بلد، ونظراً لتعذر الحصول على أرقام تخص الجزائر، تم الاستعانة بدراسات وأرقام دول غربية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا، الذين لهم تقاليد قديمة في مجال الدراسات التتبعية للاقتصاد القياسي. فمشكلة المخدرات لها تكاليف متشعبة، وتتمثل في التكاليف المباشرة، والتي تتعلق بالمصاريف التي تصرفها الدول والحكومات لمكافحة العرض، وخفض الطلب، كما أن هناك تكاليف أخرى

تتعلق بالجريمة التي لها علاقة مباشرة بالمخدرات، والسجن والوفاة المبكر، اللذان يسببان في فقدان الانتاجية بطريقة غير مباشرة. كما أن هناك عدد هائل من الأشخاص الذين يعملون في زراعة وتجارة وتهريب المخدرات، وهم كلهم يعملون خارج القنوات الرسمية، ولا تستفيد بلدانهم من قوة عملهم، بل يعدون معول هدم لمقدرات هذه الدول. كما أن الأموال التي يربحونها عصابات المخدرات لا تستفيد منها اقتصاديات البلدان المعنية، بل تعود بمشاكل عديدة على الاقتصاد الشرعي، مما يجعل تلك البلدان تعيش في دوامة الفساد وتبييض الأموال.

وعليه نتمنى من الباحثين والطلبة الجزائريين الاهتمام بهذه الدراسات، حتى تساعد السلطات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة بهذا الخصوص.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية

- الأمم المتحدة. (1988). *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988*. فيينا: الأمم المتحدة.
- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها. (2019). *نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها حصيلة الإحصائية لثمانية أشهر الأولى لسنة 2019*. الجزائر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها.
- حسن السيد، عادل. (2008). *طبيعة عمليات غسل الأموال وعلاقتها بانتشار المخدرات*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- سوفيف، مصطفى. (1996). *المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ياسين، السيد. (1999). *العولمة والطريق الثالث*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

### المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

Adel, Hassan Al-Sayyid, *The Nature of Money Laundering Operations and its Relationship to Drug Spread*, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 1429 AH - 2008 AD.

El-Sayed, Yassin, *Globalization and the Third Way*, The Egyptian General Book Organization, 1999.

Mustafa, Suf, *Drugs and Society, An Integrative View*, The National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1996, pp. 177-184.

The National Office for Drug Control and Drug Addiction, *Drug Control and Addiction Activities, statistical tally for the first eight months of 2019*.

United nations. *United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances 1988*.

### المراجع الأجنبية:

Barthold, T.A., Hochman, H.M. (1988). Addiction as Extreme Seeking, *Economic Inquiry*, 26 (1), pp.89-106.

BECKER, G.S., MURPHY, K.M. (1990). A theory of rational addiction. *Journal of Political Economy*, 96(4), pp.675-700.

Becker, G.S., Grossman, M., Murphy, K.M. (1994). An empirical analysis of cigarette addiction . *The American Economic Review*, 84, pp.396-418.

Behan, D.F; Eriksen, M.P; and Lin, Y. (2005). Economic effects of environmental tobacco smoke. SOA. Society of actuaries. Retrieved from: [http://www.soa.org/files/pdf/ETSReportFinalDraft\(Final%203\).pdf](http://www.soa.org/files/pdf/ETSReportFinalDraft(Final%203).pdf), (Consulted on: 11/02/2017).

Bienvault, Pierre. (31/01/2017). Combien coûte le tabagisme en France et dans le monde ? . *La Croix*. Retrieved from : <https://www.la-croix.com/Sciences/Sante/Combien-coute-tabagisme-France-dans-monde-2017-01-31>. (Consulted on: 04/04/2020).

CCDUS (26 Juin 2018). *L'usage de substances au Canada coûte 38,4 milliards de dollars par année*. Centre canadien sur les dépendances et l'usage de substances. Retrieved from : <https://www.ccsa.ca/fr/lusage-de-substances-au-canada-coute-384-milliards-de-dollars-par-annee>. (Consulted on: 09/04/2020).

CHEN, JAMES. (2019). Money Laundering. Jun 25, 2019 *LAWS & REGULATIONS*. Retrieved from: <https://www.investopedia.com/terms/m/moneylaundering.asp>. (Consulted on: 09/07/2019).

Cidambi Indra, M.D . (2017). Actual Cost of Drug Abuse in U.S. Tops \$1 Trillion Annually. *Psychologytoday*, Retrieved from: <https://www.psychologytoday.com/us/blog/sure-recovery/201708/actual-cost-drug-abuse-in-us-tops-1-trillion-annually>. (Consulted on: 13/04/2020).

EMCDDA; Europol. (April 2016). *EU Drug Markets Report: Strategic Overview*. Lisbon: European Monitoring Centre for Drugs and Drug Abuse Addiction.

Farrell, M.J. (1952). Irreversible demand functions, *Econometrica*. 20. pp.171-186. In Leonard, Green; John H. Kagel. 1996. Advances in behavior economics. *Substance Use and Abuse*. United States of America: Ablex Publishing Corporation. ISBN 1-56750-147-8. Retrieved from: [https://books.google.dz/books?id=\\_xzHhq2dXh0C&pg=PA204&lpg=PA204&dq=8-%09Farrell,+M.J.+\(1952\).+Irreversible+demand+functions,+Econometrica.+20](https://books.google.dz/books?id=_xzHhq2dXh0C&pg=PA204&lpg=PA204&dq=8-%09Farrell,+M.J.+(1952).+Irreversible+demand+functions,+Econometrica.+20). (Consulted on: 01/07/2016).

Ferragut, Sergio.(2011). *A Silent Nightmare: The bottom line and the challenge of illicit drugs* [html]. Retrieved from: <http://www.lulu.com/shop/sergio-ferragut/a-silent-nightmare-the-bottom-line-and-the-challenge-of-illicit-drugs/paperback/product-13728.html>. (Consulted on: 06/06/2019).

FRANK, B. (Nov, 1996). The use of internal games: The case of addiction. *Journal of Economic Psychology*, 17(5), pp.651-660.

Guindon, G.E et al. (2006). The cost attributable to tobacco use: a critical review of the literature. Geneva: World Health Organization.

Gorman, W.M. (1967). Tastes, habits, and choices, *International Economic Review*, June. 8(2). pp.218-222.

HPI. *Substance Abuse: Facing the Costs*. (n.d.). Washington DC : Georgetown University: Health Policy Institute. Retrieved from: <https://hpi.georgetown.edu/abuse>. (Consulted on: 12/04/2020).

INCB. (15 Novembre 2002). Les drogues illicites et le développement. Vienne : The International Narcotics Control Board. Nations Unies.

INCB. (2011). *Report of the International Narcotics Control Board for 2010*. New York: International Narcotics Control Board, United Nations publication. Sales No. E.11.XI.1, ISBN: 978-92-1-148258-4, ISSN: 0257-3717.

- Kopp, Pierre. (Décembre 2015). **Le coût Social des Drogues en France**. France : OFDT. Observatoire Français des Drogues et des Toxicomanies.
- Labrousse, Alain; Laniel, Laurent (2001) .The World Geopolitics of Drugs 1998/1999. *Law & Social Change*, 36, pp. 1-20.
- Lemennicier, B. (1992). Prohibition de la drogue : diagnostic et solutions, *Journal des économistes et des études humaines*, Décembre. 3(4), pp.493-522.
- Pierrard, Bertrand. (1985). *Fumer ou ne pas fumer ... Un modèle de l'initiation sur données empiriques*. Paris : CREDES.
- Merrefield, Clark .(2019). Inside the economics of illegal drugs, from cryptocurrencies to Major League Baseball, *Journalistsresource*. May 31, 2019. Retrieved from: <https://journalistsresource.org/studies/economics/economics-illegal-drugs/>. (Consulted on: 15/11/2019).
- NDIC. (April 2011). **The Economic Impact of Illicit Drug Use on American Society**. U.S. DEPARTMENT OF JUSTICE . NATIONAL DRUG INTELLIGENCE CENTER . April 2001, Retrieved from : ix. <http://www.justice.gov/ndic>. (Consulted on: 14/04/2020).
- Thaler, R., Shefrin, H.M. (1981). An economic theory of self control, *Journal of Political Economy*, 89(2). pp.392-406. Retrieved from:<http://www.journals.uchicago.edu/JPE>. (Consulted on: 07/10/2018).
- RACHLIN, H. (1997). Four teleological theories of addiction. *Psychonomic Bulletin & Review*, 4(4), pp.462-473.
- LEE L.W. (1988). The predator-prey theory of addiction. *Journal of Behavioral Economics*, 17, pp.249-262.
- Liu ,Y et al. (2006). Cigarette smoking and poverty in China. *Social Science & Medicine*, 63(11), pp.2784-2790.
- Loewenstein, G. (1999). *A Visceral Account of Addiction*. in J. Elster and Ole J. Skog (eds.), Getting Hooked: Rationality and Addiction. England: Cambridge: Cambridge University Press.
- LOONIS, E. (1997). *Notre cerveau est un drogué, vers une théorie générale des addictions*. Toulouse : Presses Universitaires du Mirail.
- ONUDD. (2016). *Rapport Mondial sur les Drogues 2016 : Résumé Analytique*. Vienne : Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, New York : Nations Unies.
- Philippe, Lahens. (Avril 1990) ; **Economie de la drogue**. Rapport de recherche présenté en vue de l'obtention de la maîtrise en sciences (MSC) unpublished thesis type, Université de Montréal, département des sciences économiques, faculté des arts et des sciences.
- Schelling, T.C. (1978). Egonomics, or the art of self-management, *The American Economic Review*, 68(2). pp.290-294. in American Economic Association. Retrieved from: [https://www.jstor.org/stable/1816707\\_](https://www.jstor.org/stable/1816707_) (Consulted on: 14/11/2018).
- Single, Eric, et all. (1996), *Les coûts de l'abus de substances au Canada : Une étude sur l'estimation des coûts*. Ottawa : Centre canadien de lutte contre l'alcoolisme et les toxicomanies.
- Suranovic, S.M., Goldfarb, R.S., Leonard, T.C. (1999). An economic theory of cigarette addiction, *Journal of Health Economics*, 18(1). pp.1-29.
- Stigler, G.J., Becker, G.S. (1977). De gustibus non est disputandum, *The American Economic Review*, March. 67(2). pp.76-90. in American Economic Association. Retrieved from: <https://www.jstor.org/stable/1807222>. (Consulted on: 19/10/2019).
- Strotz, R.H. (1956). Myopia and inconsistency in dynamic utility maximization, *The Review of Economic Studies*, (01 December) 23(3). pp.165-180. in American Economic Association. Retrieved from: <https://doi.org/10.2307/2295722>. (Consulted on: 13/11/2018).

Surendran, Sundarakani; Ramasamy,M. (2015). Evaluation of Money Laundering in Real Estate Sector. *Middle-East Journal of Scientific Research*, 23 (3), pp.463-472.

Transparency International. (October 2010) *Corruption Perceptions Index 2010*. Berlin, Germany: Transparency International.

Tremblay, P.Y et collab. (14 Juillet 2011). Consommation de drogues au volant. *Bulletin d'information toxicologique*, 27(3). l'Institut national de santé publique du Québec <http://portails.inspq.qc.ca/toxicologieclinique/consommation-de-drogues-au-volant.aspx>. (Consulted on: 12/03/2019).

WHO. (2004). World no tobacco day 2004 materials. Geneva: World Health Organization. Retrieved from: <http://www.who.int/tobacco/resources/publications/wntd/2004/en/index.html>. (Consulted on: 01/04/2018).